

## إعلان «حرب ناعمة» أميركية على لبنان



الأميركية اعطت لنفسها الحق، لا بل القت على عاتقها واجب الدخول في مواجهة مع هذا الطرف الذي سمته ارهابا او عدوا. وهذا لا علاقة له بأمور الرأي. يعني قرر الاميركان ان اليابان عدو فرموا عليهم قنبلة ذرية؛ حسنا، هذا الرجل الذي مات ومليون غيره، ما رايه بسياسة الحكومة اليابانية في «بيرل هاربور»؟ لا يهم. خرجنا من الاطار كليا. هم بوضوح يعلنون ذلك، ولزيد من التأكيد وضعوا مادة خاصة لئلا يسيء احد الفهم: يقولون هذا عدو، وبالتالي سنقوم بكذا وكذا».

هل من مخرج؟

نسال ان كان هناك مخرج ما بالاستناد الى ما نص عليه القانون في البند 303 تحت عنوان «الانتهاة»، ان بإمكان الرئيس الأميركي ان يوقف تصنيف حزب الله كإرهاب؟ نقصد ان القانون ترك للديبلوماسية بابا، فهل تستطيع الدولة اللبنانية من هذا المنطلق ان تقوم بشيء ما لحماية مواطنيها وهو واجبها؟ يرد نحاس: «صحيح: وحده اوباما او الرئيس الأميركي يستطيع ان يوقف هذا التصنيف، لكن بحسب هذا القانون عليه ان يبرر خطوته تلك. اما

قال له «الخبير» في حديث سابق ان هذا القانون لا يفرض اي موجبات جديدة على المصارف، فهل هذا صحيح؟ يقول نحاس: «انطلاقا مما قلناه ليس لنا مصلحة في دفع الامور لاماكن قد تكون نتائجها كارثية ولو كانت نتائجنا طيبة. نعم في واقع الحال، مصارف لبنان اليوم وفي ميزان قوى كهذا، لا تستطيع ان تقول: لا أبالي».

نقول له ان هناك من يقترح حلا جزئيا، وهو ايجاد مصرف لبناني لا يتعامل الا بالليرة اللبنانية. صحيح سيبقى محليا، ولكن من الممكن ان يحل جزءا من الموضوع، فما رايه؟ يجيب نحاس: «نظريا صحيح، لكن غير كاف. فحتى لو عملنا بما قلت، فمن وضع القانون ليس غيبا. ماذا يقول القانون؟ هو يتجاوز التعامل بالدولار الى الحكومة التي يعمل هذا المصرف على ارضها، والمصرف المركزي الذي يعمل معه».

يسكت قليلا مفكرا ثم يقول: «انت قلت شغلة اساسية من شويه: يحق لرئيس اميركا ان يقول معللا الاسباب: انه مثلا لاسباب تتعلق بالامن القومي او لا اعرف ماذا. طولوا بالكم على هالجماعة».

اذا؟ في النهاية هناك شهران بعد تقريبا لكي يسلم اوباما الكونغرس اللوائح والتقارير المطلوبة منه بحسب القانون الجديد، الا يجب ان يكون هناك نشاط دبلوماسي على الاقل للتخفيف من نتائجها؟ يجيب نحاس: «طبعاً الان هو وقت الشغل الدبلوماسي. مفترض يصير. من جهة ثانية اعلن السيد حسن نصرالله انهم لا يتعاطون مع المصارف ولا علاقة لهم بها من قريب او من بعيد». صحيح، نقول له، لكن مناصريه لهم علاقة، ربما لذلك قال يرد نحاس: «صحيح هناك ضغط. لو سالتني ما علاقتهم بآراء هؤلاء السياسية؟ اقول لك معك حق، لكن في الواقع القصة ابعده بكثير من قضية رأي. اميركا قررت من 50 سنة ان كوبا عدوة. فنجحت في عزلها وخنقها لخمسين سنة بالعقوبات».

حسنا. وماذا عن التوازنات الدولية؟ الا تستطيع ان تؤدي دورا؟ فحزب الله جزء من محور. الا يمكن لهذا المحور ان يدافع عن مناصريه؟ يقول «لكن هؤلاء بيحكوا مع بعضهم». ما الذي يقصده بذلك؟ يقول «لهذا تركوا هذه «الطاقة» النافذة التي حكينا عنها، هي ربما لتلك الجهود الدبلوماسية لافناع الرئيس».

ثانيا، من جهتنا هناك ثلاثة اطراف: الدولة وحزب الله ومن هم حول حزب الله. اما بالنسبة للدولة فماذا باستطاعتها ان تفعل؟ اما ان تذهب للقانون الدولي او بالمنطق ذاته لميزان القوى. وبالتالي دولة اعلنت عليك الحرب شو بتعملي؟»، نقترح كإجابة: وساطات دبلوماسية، محادثات الخ. يرد: «ايه صح، بان كي مون سكة، او ندخل في منطق المواجهة حيث يحكم ميزان القوى وهو ليس لمصلحتنا».

وماذا عن المصارف؟ هم يقولون انه ليس في يدهم حيلة، الى اي حد هذا صحيح؟ يقول نحاس: «الى حد ما، صحيح، لكن في النهاية الولايات المتحدة فرضت عقوبات بمليارات الدولارات على اكبر المصارف الاوروبية: بريطانية والمانية وفرنسية، فهون الشبيبة عنا شو يطلعوا حد هودو؟ ولا شيء. هذا هو الواقع».

میزان القوى

رئيس جمعية المصارف جوزف طريبيه

## «جمعية المصارف» الى واشنطن

يبدأ وفد من جمعية مصارف لبنان زيارة لواشنطن غداً للقاء مسؤولي الخزنة الأميركية وبعض أعضاء الكونغرس وممثلي مصارف المراسلة التي تقدم خدماتها للمصارف اللبنانية. يتأسس الوفد رئيس الجمعية جوزف طريبيه، ويرافقه نائب الرئيس سعد أزهرى، وأمين الصندوق تنال الصباح ومسؤول الامتثال في بنك عوده شهدان الجبيلي، وأعضاء آخرون في مجلس إدارة الجمعية.

وبحسب مصادر مصرفية، فإن الزيارة روتينية وتقوم بها الجمعية مرتين سنوياً منذ أكثر من 5 سنوات. الزيارة الحالية كانت مقررة مطلع كانون الأول 2015، لكنها أرجئت بسبب انشغال رئيس وأعضاء الجمعية في أمور خاصة. غير أن هذه الزيارة تكتسي أهمية إضافية بعد صدور القانون الأميركي المتعلق بحظر حزب الله دولياً. فالوفد سيجمل معه نسخة من القوانين التي أقرها مجلس النواب اللبناني مترجمة إلى الانكليزية، وهي قوانين تتعلق بتعديل القانون 318 المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، مراقبة وضبط النقد عبر الحدود، تبادل المعلومات الضريبية، وانضمام لبنان إلى معاهدة الامم المتحدة لعام 1999 المتعلقة بتجفيف مصادر تمويل الارهاب.

ويقول المصرفيون إن ترجمة القوانين جاءت بهدف تقديمها إلى المسؤولين الأميركيين على أنها إثباتات إضافية على امتثال لبنان للإجراءات الدولية في مجال مكافحة تمويل الارهاب وتبييض الأموال. ويشير هؤلاء إلى أن مكتب المحاماة المكلف من الجمعية DLA Piper أخذ مواعيد عديدة للوفد مع المسؤولين الأميركيين في وزارة الخزانة وبعض أعضاء الكونغرس واللجنة المالية. وهي مواعيد تأتي بعد خطوات أخذها مصرف لبنان لفرض التزام المصارف بالإجراءات الدولية في إطار التخفيف من العطش الأميركي للمزيد من الإجراءات والتكثيف مع اللاعبين الدوليين من دون التضيق على الطرف الداخلي.

(الأخبار)

انه اعلان حرب، هكذا»  
يصف الوزير السابق والاقتصادي شربل نحاس القانون الأميركي الذي صوت عليه الكونغرس ضد حزب الله. ولان «لا احد يقرأ»، كما قال، فقد جلسنا نقرأ هذا القانون فقرة فقرة. محاوليت ان نضهم ابعاده وتأثيراته بشكل مسط

## ضحة شمس

يصف خبراء أجنبية ولبنانيون القانون، الذي يشار اليه بالرقم 2297 واختصاره CISA، بأنه متمم للإجراءات التي اتخذتها السلطات الأميركية منذ عام 1999، والمتمثلة في الاضبارة W8E ثم «باتريوت أكت» اثر احداث التاسع من ايلول عام 2001. ويذهب البعض الى وصفه ب«التمتة الهجومية لترسانة الحرب الناعمة» التي تعتمدها الولايات المتحدة منذ عقدين تقريبا، حيث «تعطي اتفاقات رسمية بيد وتأخذ من تحت الطاولة بيد أخرى واضعة العصي في الدواليب الاقتصادية». هكذا، في وقت توقع اميركا اتفاقا مع ايران فوق الطاولة، تحاول في الوقت نفسه الاضرار بها وبحلفائها مستخدمة الدولار كراس حربية. والقانون الاخير، واسمه الرسمي القانون «قرار منع التمويل الدولي لحزب الله لعام 2015»، يرمي بحسب نصح الحرفي الى «منع وصول حزب الله الى المؤسسات المالية الدولية وغيرها». لكنه في الواقع يستهدف البيئة المناصرة للمقاومة بنوع من العقاب الجماعي على الرأي، كما بات الجميع يعرف.

## المسألة ليست مسألة رأي

بحسب استاذ الاقتصاد في جامعة السوربون، شبل السبع، هي المرة الاولى في التاريخ التي «تستطيع فيه القوى الاقتصادية الكبرى ان تسيطر على دول اخرى بوسائل اقتصادية، وذلك بسبب الهيمنة الأميركية المالية على العالم، وإمكانية مراقبة مصارف الكرة الأرضية والمواصلات والاتصالات بأدق التفاصيل». ويوضح: «اقصد من خلال فرض العقوبات على الدول والأفراد. وهذا الشق الاخير لم يكن ممكناً لو لم تقم بالسيطرة على المصارف عبر قوانين مكافحة الإرهاب التي مكنتها من التدخل في المصارف الأجنبية (Patriot Act) بعدما كانت قد سنت قوانين (W8) تجبر المصارف نفسها على التصريح عن جنسية زبائنها منعاً لتبييض الأموال والتهرب الضريبي». كل ذلك سمح لها لاحقا بتنفيذ سياسة «تعدت إطارها الأولي لتصبح أداة ضغط سياسي. وراينا الضغوط التي مورست على روسيا (بنك سوسيتيه جنرال وغيره) وإيران (9 غرامات دولار على بنك BNP) وسويسرا (UBS) لعدم التصريح عن الزبائن الأميركيين)، وعلى اليونان من قبل أوروبا، وعلى لبنان (البنك اللبناني الكندي)».

«إنه إعلان حرب» يقول الوزير السابق، الاقتصادي شربل نحاس، في رده على سؤال ان كان يوافق على اعتبار هذا القانون نوعاً من العقوبة الجماعية على الرأي، مفسرا ان «هذا القانون بمثابة اعلان حرب على حزب الله. عندما تعلن الحرب على طرف، وتصنّفه عدوا او ارهابيا، فانت تعطي الحق لنفسك بتدميره. هم يقولون في النص «سياسة الدولة هي» (البند الرقم 2 راجع نص القانون المترجم بكامله على الموقع، هذا يعني ان الولايات المتحدة

تقريرها وتعليق خبرائها على «الحدث»، إلى أن هذه ليست الخلية الأولى ولا الأخيرة، فحزب الله يعمل على توجيه الضربات لإسرائيل، وهو ينشط بدعم إيراني في جبهة الجولان، ويعمل مع خلايا فلسطينية في الضفة الغربية، وكذلك في إسرائيل (أراضي عام 1948)، وهذا الأمر ليس جديداً، و«علينا أن ندرك أن حزب الله عندما يعمل في الضفة فإن نتائج ضرباته ستكون مدوية، والخسائر ستكون غير اعتيادية، وهي لا تقارن أبداً بالعمليات الفردية التي شنّها الفلسطينيون في الفترة الأخيرة».

القناة الأولى العبرية أشارت إلى أن «إسرائيل ستواصل انشغالها بعائلة نصر الله، وليس فقط الأب، بل أيضاً بالفروع، بعد أن اتضح أن ابنه جواد يجند خلايا في الضفة»، وأضافت القناة أن حزب الله لا يكفي بالترسانة الصاروخية الموجودة في حوزته لتهديد إسرائيل، بل يعمل على تشغيل «خلايا إرهابية» فلسطينية كبيرة، وقالت إن «كشف الخلية كما ورد في بيان الشاباك، يشير إلى أن حزب الله يثبّت من جديد أنه لا يهمل توجيهه بشنّ ضربات لإسرائيل، حتى مع انشغاله في القتال الدائر في سوريا، الأمر الذي يفسر ما ذهب إليه رئيس الأركان غادي ايزنكوت، أن حزب الله سيبقى العدو المركزي لإسرائيل، طوال السنوات المقبلة».

الأسرى ليس البند الوحيد المُدرج على صفقة تحرير الأسرى الثلاثة، بل أدرجت «النصرة» إلى جانبه بند تسليمها قرية أو قريتين في جبال القلمون التي تقع تحت سيطرة الجيش السوري. وأضافت المصادر أن وسيطاً قطرياً ينشط على خط التواصل بين الطرفين للمساواة في إنجاز هذه الصفقة. ولم يُعرف ما إذا كانت الصفقة تتضمن دفع مبالغ مالية، علماً بأن صفقة تحرير العسكريين اللبنانيين قبضت «النصرة» فيها 25 مليون دولار من قطر.

وكانت «جبهة النصر» قد بثّت تسجيلاً مصوراً في الأسبوع الثاني من تشرين الثاني العام الماضي، يحمل توقيع «النصرة» و«جيش الفتح»، افتتحته بعبارة «لقد وعدناكم يا أهلنا في الشام بأن جيش الفتح سيعود أكثر قوة وأشدّ عزماً من ذي قبل»، لتُعلن فيه أسر ثلاثة مقاتلين للحزب. وقد ظهر فيه الأسرى الثلاثة يُعرّفون عن أنفسهم، وهم: محمد مهدي شعيب، حسن نزيه طه، فيما الأسير الثالث هو موسى كوراني الذي كان قد أصيب إصابة بالغة أثناء المواجهة التي أسر إثرها. وفي يوم عملية الأسر نفسه، نجح مقاتلو الحزب في اختطاف قيادي في «جيش الفتح»، بعدما أصيب في عينه، إثر عملية أمنية سريعة، تردّد يومها، أنها جاءت رداً على أسر مقاتليه الثلاثة.